عنوان البرنامج: الفكر السياسي الإسلامي
الوحدة الأولى: الفكر السياسي الإسلامي: المحددات المفاهيمية والنظرية(1)
الدرس الثالث: مفهوم الأمة
اسم المحاضر: الدكتور عبد السلام طويل

مفهوم الأمة

خلُصنا سالفا إلى أن الخطاب القرآني موجه في عمومه إلى الأمة والجماعة؛ ولا يكاد يوجه خطابه إلى السلطة والدولة؛ وبهذا كرس أولوية الأمة والجماعة على الدولة والسلطة؛ وهي أولوية معيارية وظيفية في آن، وتفسير ذلك؛ أن الدولة ومؤسساتها حينما تتعرض إلى هزات وأزمات عنيفة قد تأتي عليها برمتها، كما حدث للخلافة العباسية ببغداد، فإن الأمة تبقى تاريخيا الإطار الحامي والجامع للمسلمين والضامن لاستمراره؛ كجماعات فرعية داخل الكيان الاجتماعي والسياسي الإسلامي الشامل، وهو ما يؤكد أهمية الأمة ضمن المفاهيم المؤسسة للنظرية السياسية الإسلامية.

لقد ورد مصطلح الأمة في القرآن الكريم في أكثر من موضع، تجاوز الستين موضِعا نورد منها ما يلي:

- الرجل الجامع للخير المتمسك بالدين الصحيح، الذي يُقتدى به: ﴿**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً**﴾ (النحل: 120).
- الدين والملة: ﴿**إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً**﴾ (الأنبياء: 92) . وقوله تعالى: ﴿**إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ**﴾ الزخرف: 22.
- القوم، كقوله تعالى: ﴿**وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ**﴾ (القصص: 23).
- أهل الإسلام خاصة: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾ [آل عمران: 110] ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**﴾ (البقرة: 143).

فالفارق بين الدولة والأمّة أن الأولى جهاز أو مؤسسة لها شخصيّة اعتبارية وقانونية أمّا الثانية فهي جماعات تربط بينها روابط معنية. وعلى هذا الأساس فان الفكر التشريعي الحديث قام على أساس المماهاة بين الدولة والأمّة؛ من منطلق أن كل دولة تمثل أمة مخصوصة.

تكمن أزمة الدولة في صلتها بالأمّة إلى أن الأولى؛ أي الدولة، غدت شيئا فشيئا كيانا سياسيا وجغرافيا محدّدا، وتأكد ذلك بصفة نهائيّة في القرن العشرين عندما استقلت البلدان العربية والإسلاميّة التي خضعت للاستعمار، وجاء إنشاء منظمة الأمم المتّحدة ليكرس بقوة القانون والشرعية الدولية واقع التقسيم القسري والاعتباطي لهذه البلدان بما يفكك وحدتها واستقلالها التاريخي تكريسا لوجوده وتحقيقا لمصالحه.

ومما ضاعف من الأزمة أن مفهوم الأمّة لم يعرف أي تحديد قانوني فظلّ متنازعا عليه:

. هل يتماهى مجال الأمّة بحدود الدولة؟ أم يتسع فضاء الأمّة بمقتضى المحدّد اللغوي والثقافي في إطار («الأمّة العربيّة»)؟ أم يمتد أبعد من ذلك ليشمل فضاءً دينيا حضاريا جامعا يتمثل في («الأمّة الإسلاميّة»)؟

. وما طبيعة العلاقة التي من شأنها أن تقوم حينئذ بين الأمّة والدولة؟

. وكيف يمكن التوفيق بين مفهوم قانوني دستوري (الدولة) ومفهوم لا يخضع بطبيعته لأي تحديد دستوري الأمر الذي يجعل منه بؤرة صراع واستقطاب حاد بين وجهات النظر المختلفة والمتباينة؟

لقد شكل انقسام المسيحية الغربيّة إلى قسمين كبيرين: الكاثوليكية والبروتستانتية، عاملا قويا في سقوط فكرة الأمّة المتعالية على القوميات، إذ رسخت الحروب الدينيّة في القرن السابع عشر مبدأ الانقسام الأوروبي إلى مجموعة من الدول.

وبصفة عامة يمكن القول إن التجربة التاريخية الأوروبيّة قد أفضت إلى حلّ إشكالية العلاقة بين الأمّة والدولة من خلال معادلة بسيطة وواضحة مفادها أن الأمّة هي المقابل الموضوعي للدولة، وبالتالي فهي تتماهى معها.

وإذا ما انتقلنا إلى التجربة التاريخية العربية الإسلامية فسوف نجد أنّ هذه المعادلة لم تستقرّ أبدا بشكل واضح، بل ظلت في الغالب معادلة مرفوضة، وظلت الدولة في تنازع مع الأمّة مفهوميّا وعمليا في الفكر الإسلامي الحديث.

وقد استعيد هذا التنازع بين الدولة والأمّة في مرحلة القوميّة العربيّة، إذ اعتبرت أكثر من دولة أنها وصية على أمّة أوسع هي الأمّة العربيّة، وأن قادتها هم حكام «قطريون» في انتظار تحقق الوحدة العربية. ثم استعمل مفهوم الأمّة في صياغة دينية لتصبح الأمّة الإسلاميّة البديل السياسي للقوميّة العربيّة.

وفي هذا السياق، اختار رواد حركات التحرّر في البلدان العربية والإسلامية صياغات فضفاضة فتحت المجال لأكثر من تأويل للعلاقة بين الدولة والأمة، الأمر الذي جعل سيادة الدول تظلّ محلّ تنازع؛ تتهددها من جهة أولى، الحركات القومية المنادية بإرساء أسس دولة الوحدة، ومن جهة ثانية الحركات الدينية المنادية باستعادة نظام الخلافة الإسلامية كتعبير عن الوحدة والعزة، والتقدم..

خاصة بعد الثورة الإيرانية سنة 1979 التي كرست الانقسام السني الشيعي، وكذلك بعد غزو العراق للكويت الذي جعل الخطر يأتي من دائرة الوحدة نفسها وليس من خارجها..

فالمعادلة «أمة = دولة» لم تعد المرجع السياسي للمواطنين، وأصبح هؤلاء يتطلعون إلى مجالات سياسية أكثر امتدادا وسعة وإن لم تلغ الوجود القانوني للدولة، فمن ذلك مثلا نموذج الوحدة الأوروبية الذي أبدع مفهوم «المواطنة الأوروبية»

ومعلوم أن للاتحاد الأوروبي رئيس ووزير خارجية، ومفوضية، وبرلمان، وهيئات عديدة مستقلة بنفسها عن المؤسسات الوطنية.

فضلا عن أن التحليلات الإستراتيجية باتت تذهب إلى أن واقع العولمة سيعمق اتجاه المجموعات البشرية إلى التكتل الإقليمي لتحقيق المصالح الاقتصادية، وأن هذا المنزع سيتغلب على الاختلافات «الثقافية» التي حدّدت في السابق مفهوم الأمة، أي الدين أو اللّغة أو التاريخ.

ولا ريب أن المعنى القرآني للأمة الذي يجعلها متعالية على الانتماء الديني والعرقي والقبلي يمكن أن يجد في الواقع الحالي توظيفا إيجابيا إذا ما استلهم التأويل الذي يميّز بين وحدة الأمة ووحدة الدولة.

لكن، ماذا لو قبل الأوروبيون عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبي؟ ألن تكون تركيا مجبرة حينئذ على غلق حدودها أمام العالم الإسلامي الذي عادت إليه بقوة في السنوات الأخيرة وجعلها مشرعة أمام الأوروبيين؟

غير أن الراجح أن الاتحاد الأوروبي لن يقبل تركيا عضوا كامل العضوية، وهو ما يمثل دليلا قاطعا على أن العنصر الثقافي والحضاري والديني مازال يمثل عاملا حاسما من العوامل الأساسية في التقارب والتعاون بين الجماعات البشرية أو التباعد والتنابذ بينها.

وفي هذا الإطار نستحضر موقف الرئيس الفرنسي الأسبق «**فاليري جيسكار ديستان**» حينما يؤسس موقفه الرافض والصريح لعضوية تركيا للاتحاد الأوروبي على اعتبارات حضارية ودينية تتمثل أساسا في أن تركيا لا تتقاسم مع الأوروبيين التراث اليوناني الروماني والتراث المسيحي والتراث الحداثي التأويلي.

إلى هذا الحد أستودعكم الله وإلى الملتقى.